مجلــة البــاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 11 / العدد: 02 / السنة: 2024 / ص ص: 697 - 723

حقوق الإنسان والتغيّر المناخي: قضية الإنويت نموذجا

Human Rights and Climate Change: The Case of the Inuit

تاريخ الإرسال: 2024/02/23 تاريخ القبول: 2024/06/01

أسماء مرايسي* *Asma MERAISSI*
جامعة باتنة1
University of Batna1
مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق
asma.meraissi@univ-batna.dz

دلال بحري *Dalal BAHRI*
جامعة باتنة1
University of Batna1
مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق
dalel.bahri@univ-batna.dz

ملخص:

حقوق الإنسان والبيئة أصبحت من أكثر المواضيع التي تلقى اهتماما واسعا من طرف الباحثين في الشأن القانوني والسياسي وغيرهما من مجالات البحث العلمي، وذلك راجع للأهمية التي تحظى بها من طرف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، وعبر مختلف المستويات: الوطنية، الدولية والعالمية.

ومع تزايد حجم ونوع التحديات البيئية زاد معها الحديث عن وجود علاقة بين حقوق الإنسان والبيئة، ذلك أن هذه التحديات البيئية لم تعد فقط ظواهر طبيعية، بل أصبح لها آثار وخيمة على الكثير من أنواع الحقوق التي كفلتها الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية. هذا الارتباط وجد فيه المدافعون عن البيئة فرصة سانحة لحماية أفضل وأكثر جدية للبيئة من أجل التقليل من حجم الانتهاكات التي تطالها، والتي يعتبر الإنسان هو المتسبب الرئيس فيها .

الكلمات المفتاحية: الإنويت؛ تغير المناخ؛ حقوق الإنسان البيئية؛ الحقوق الإجرائية؛ اتفاقية باريس.

Abstract:

Human rights and the environment have become two of the most widely researched topics in law, politics, and other scientific fields. This is due to their importance to both official and unofficial actors at various levels: national, international, and global.

As the number and type of environmental challenges have increased, so has the discussion

* - المؤلف المُراسل.

about the relationship between human rights and the environment. These environmental challenges are no longer just natural phenomena; they now have serious implications for many of the rights guaranteed by numerous international treaties and agreements. Environmental defenders have found in this relationship an opportunity for better and more serious environmental protection to reduce the extent of environmental violations, which humans are primarily responsible for Talking about human rights is not easy. Despite the widespread agreement on their importance and universality, we still find it difficult to deal with this concept. The diversity of people interested in this field, the different goals and objectives they have- from developing and clarifying its conceptual dimensions to researching and finding ways and mechanisms to protect it to aspiring to find a legally binding framework for all international actors

***Keywords**: Climate change; Inuit case; Environmental human rights; Procedural rights; Paris Agreement.*

مقدمـة:

توالت التطورات التي مرّ بها موضوع حقوق الإنسان ومعها كثرت إنجازاته المحققة على الصعيد القانوني والسياسي والأكاديمي، فكما تطوّرت أجيال حقوق الإنسان وتصنيفاتها تنوعت أيضا علاقاتها لتشمل الكثير من القضايا ومنها القضايا البيئية.

هذا المجال الذي أثيرت حوله الكثير من النقاشات منذ سبعينات القرن الماضي حول ما إذا كانت حقوق الإنسان قد تجد ما تدافع عنه وما تحميه في البيئة، وبين مؤيد ومعارض لهذه العلاقة، حدث التقارب بين حقوق الإنسان والبيئة وتحول هذا التقارب لاحقا إلى ما يشبه الثورة في المجال الحقوقي، حيث شكلت حقوق الإنسان البيئية- أو ما أصطلح على تسميته بالحقوق البيئية - ثورة كبيرة إذ لا يخلو اجتماع حقوقي أو سياسي أو اقتصادي أو أكاديمي من حديث عن البيئة وعلى ما يجب القيام به لحمايتها لأنها باتت ترتبط بحقوق الإنسان الأساسية، وبالتالي لابد من تنسيق الجهود وتقديم التنازلات المختلفة لإيقاف الانتهاكات التي تحدث للبيئة والتي دائما ما يكون الإنسان هو المتسبب الأول فيها.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

فالتلوث بمختلف أنواعه وأشكاله ومستوياته، إلى التغيّر المناخي بمختلف مخلفاته وامتداداته هذه التغيّرات والتهديدات البيئية تستدعي العمل بشكل منظم ومستعجل من أجل أن تقلل الإنسانية من أنانيتها لصالح البيئة التي لا بديل عنها، ولا يمكن أن يستمر تجاهل هذه الانتهاكات التي تحدث بحقها، لأنها لا تمس فقط البيئة، لكن أصبحت خطيرة جدا على الإنسان وحقوقه التي لطالما كان الدفاع عنها وحمايتها من أهم أولويات الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول تسليط الضوء على العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة من جهة، وإعطاء مختلف وجهات النظر القانونية والسياسية والعلمية ذات العلاقة بالشأن البيئي من جهة أخرى. وربط حقوق الإنسان بأحد أهم القضايا البيئية المطروحة اليوم، والتي كان ولايزال لها أثار خطيرة جدا على الإنسان وحقوقه الأساسية، الأمر متعلق بالتغيّر المناخي أحد أكثر المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من الباحثين في مختلف التخصصات بسبب حجم التهديد الذي تشكله، وبسبب آثارها التي بتنا نلمسها اليوم في حياتنا اليومية.

لذلك جاء اختيارنا لهذه القضية بهدف معرفتها عن قرب وأيضا لمعرفة علاقتها بالانتهاكات التي تحصل بسببها لحقوق الإنسان، وكيف تتفاعل الأوساط القانونية والسياسية معها. والجهود التي تبذل للتقليل من حجم آثارها التي أصبحت محل اهتمام على مستويات مختلفة. وعليه فإن الإشكالية التي نطرحها هي: **ما مدى تأثير التغيّر المناخي على حقوق الإنسان البيئية لشعب الإنويت؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية منها:

- ما هي حقوق الإنسان البيئية؟
- ما هي العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة؟
- ما هو التغيّر المناخي؟
- من هم شعب الإنويت؟

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

- إن لتغير المناخ تداعيات محدودة على الحقوق البيئية لشعب الإنويت.

- كلما تحركت الشعوب الأصلية- ومنها شعب الإنويت- بشكل جماعي ومنسق مع مختلف الفئات التي تتعرض لتهديد مباشر بسبب التغيّر المناخي، كلما ساهم ذلك في الحصول على حماية أفضل لحقوقها البيئية.

سنحاول الإجابة عن الإشكالية، وفحص الفرضيات المطروحة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل إعطاء كل مفهوم وما يرتبط به من مكونات التحليل المناسب له، إضافة إلى التعمق في مختلف النصوص واللوائح والاتفاقيات والمؤتمرات الدولية ذات العلاقة المباشرة بالموضوع.

ولمعالجة هذه الإشكالية كان لابد من التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول سيكون حول الحق في البيئة: وجهات نظر قانونية وسياسية؛ وفيه سنعرج لموضوع الحقوق البيئية تحديدا علاقة البيئة بحقوق الانسان، ونضبط كل ما يرتبط بها من مفاهيم، والمحور الثاني سيكون حول التغيّر المناخي وعلاقته بانتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بالتركيز على أهم انعكاسات هذه الظاهرة على حقوق الانسان. في حين سيتم تخصيص المحور الثالث للحديث عن قضية الإنويت the Inuit case، وأهمية توحيد الجهود من أجل الحقوق البيئية في مواجهة التغير المناخي.

المحور الأول: الحق في البيئة وجهات نظر قانونية وسياسية

قبل التطرق لتوضيح العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان من المهم ضبط المفاهيم المرتبطة بهذا الموضوع، تحديدا مفهوم الحقوق البيئية وتطور الاهتمام بها، إلى جانب محاولة إعطاء تعريف للحقوق البيئية، الأمر الذي سيساعدنا في فهم الموضوع بشكل أفضل.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

أولا- نقاشات حول العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة

1-تطور العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة: لا يزال مفهوم حقوق الإنسان والبيئة موضوعا محفوفا بالكثير من المخاطر، ويعتبر حقا من الجيل الثالث الذي تجاوز الحدود المفاهيمية ويحتاج إلى الكثير من النقاشات[1]، إذ لايزال هناك الكثير من الشكوك حول ما إذا كان حق العيش في بيئة آمنة يعتبر حقا إنسانيا حقيقيا.[2] هناك المتحمسون لاستخدام لغة الحقوق في جميع مجالات البيئة تقريبا بما في ذلك حقوق الأحياء وحقوق الأنواع وحقوق الحيوانات، لكن من جهة أخرى هناك العلماء البيئيون الذين يرون أن المناقشات حول البيئة يجب أن تبتعد تماما عن لغة الحقوق وما يصاحبها من قوالب قانونية.[3]

النقاش حول: هل حقوق الإنسان تعزز حماية البيئة أم تعيقها؟ وهي إحدى النقاشات التي تهتم بالوضع الوجودي لحقوق الإنسان البيئية بصفتها حقوقا، إذ تظهر حقوق الإنسان البيئية كحقوق ناشئة بمعنى أنها جديدة[4]، وهذا يفسر حجم الخلاف بين المهتمين بهذا المجال، إذ لم تتبلور هذه الحقوق بالشكل الكافي كما هو الحال في باقي حقوق الإنسان الأخرى، لذلك كلما تعرفنا عليها أكثر كلما قلّصنا مساحة الخلاف حولها، وكلما استطعنا تحديد مفهوم أكثر انضباط لحقوق الإنسان البيئية.

التطوّر التاريخي للبيئة كحق من حقوق الإنسان، أو الارتباط بين البيئة وحقوق الإنسان تطور على عدة مستويات دولية ووطنية. فعلى المستوى الدولي يعود ظهور قانون البيئة الدولي إلى مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبيئة 1972 بستوكهولم. وقد شكل هذا المؤتمر الأساس للمناقشات اللاحقة حول التنمية المستدامة ونتج عنه ثلاث وثائق غير ملزمة: إعلان وخطة عمل وقرار بشأن الترتيبات المؤسسية والمالية. كما أكد إعلان ستوكهولم على الصلة بين حقوق الإنسان والبيئة، واعترف بأن الإنسان له تأثير سلبي على البيئة إضافة إلى أن كلّا من بيئة الإنسان الطبيعية والاصطناعية ضروريتان لرفاهيته وتمتعه بحقوقه الأساسية، بما

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

في ذلك الحق في الحياة نفسها [5]. وعلى المستوى الوطني بدأت الإشارات إلى هذا الارتباط تظهر في السبعينيات، حيث أدى إدراك الجمهور لتدهور البيئة العالمي وعدم كفاءة استجابة الدول إلى إحداث تغيّرات دستورية، واللجوء إلى لغة حقوق الإنسان القوية.[6]

خلال 30 عاما تحركت العديد من الدول من خلال سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات نحو الاعتراف القانوني بحق الإنسان في بيئة آمنة، ويقدم الباحث ريتشارد هيرز* Richard Herz إحصائيات بهذا الخصوص حيث يقول: هناك 350 معاهدة متعددة الأطراف و1000 معاهدة ثنائية، إضافة إلى العديد من القرارات من المنظمات الحكومية الدولية التي تؤكد على واجب حماية البيئة بموجب القانون الدولي[7]. وعلى الرغم من أن معاهدات حقوق الإنسان العالمية لا تعترف بحق محدد في بيئة آمنة وصحية، إلا أنّ الهيئات المسؤولة عن الإشراف على الامتثال لتلك المعاهدات قد اعترفت بالربط الجوهري بين البيئة وتحقيق مجموعة من حقوق الإنسان[8]. ويعكس هذا الربط مدى جدية الاهتمام بحماية حقوق الإنسان البيئية، وإذا ما أردنا أن نفصّل أكثر يمكننا القول أنه قد تم تطوير معظم الفقه القضائي حول العلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان من طرف المحاكم الإقليمية، على الرغم من أن الهيئات والمعاهدات ساهمت أيضا في ذلك، وقد أكدوا معا أن التدهور البيئي قد يتعارض مع العديد من الحقوق؛ بما في ذلك الحق في الحياة والصحة، الخصوصية، الملكية، وكذلك مكونات الحق من مستوى معيشي كاف مثل: المياه والغذاء[9].

2- تعريف حقوق الإنسان البيئية: تمكن المجتمع الدولي بعد صعوبات كبيرة من أن يتوصل إلى اتفاق وإجماع حول مبادئ أساسية لحقوق الإنسان، ممثلة في الإعلان الأكثر اتفاقا بين الدول التي أجمعت كلها على ضرورة الالتزام به. رغم كل الانتقادات التي وجهت له، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمواده الثلاثين قد حظي باهتمام

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

دول العالم التي قامت بترجمته إلى أكثر من 500 لغة، كما يعتبر النص التأسيسي لحقوق الإنسان على المستوى الدولي* ، والذي تم اعتماده سنة 1948.

في عام 1966 اعتمدت الجمعية العامة العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، واللّذان يفصّلان في الحقوق الواردة في الإعلان، كما يضيفانّ حق تقرير المصير للشعوب إلى جانب ذلك هناك معاهدات أخرى لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مثل حقوق الأقليات العرقية وحقوق النساء وحقوق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، كما توجد حقوق تركز على انتهاكات محددة بما في ذلك الإبادة الجماعية والتعذيب والاختفاء القسري[10]. كل هذه الأنواع من الحقوق تم تسميتها بأجيال حقوق الإنسان.

حقوق الإنسان هي تلك الحقوق التي يتمتع بها الفرد لكونه إنسانا بغض النظر عن جنسه ولونه ودينه ومختلف أنواع انتماءاته. وهي حقوق ثابتة وكاملة غير قابلة للتجزئة. وتعني أيضا مجموعة من الحقوق الفردية والجماعية التي تم حمايتها بشكل رسمي من خلال القوانين الدولية والوطنية. صحيح أنها تستند للإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما ذكرنا. لكن الجدل وتاريخ نشأة هذه الحقوق تعود إلى ما قبل ظهور الإعلان، ولعل الإنجاز الأهم لهذا الإعلان هو أنه بفضله شهدت الحماية القانونية لحقوق الإنسان نموا سريعا، حيث لدينا اليوم الكثير من المعاهدات الدولية والتي انضمت إليها معظم دول العالم.[11]

انتشر النقاش حول حقوق الإنسان، واتسع ليشمل كل أنواع الخطابات الأخلاقية والقانونية والسياسية لدرجة يرى فيها البعض أن عصرنا هو عصر الحقوق[12]. إلى جانب ذلك ساد موضوع حقوق الإنسان التفاعلات المختلفة بين الفواعل على مستوى السياسة الدولية والإقليمية، وكذا التفاعلات بين الحكومات والأفراد والجماعات داخل الدول، وتغطي هذه التفاعلات الجديدة مجالات واسعة،

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

بما في ذلك الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى قضايا الفقر وتوزيع الموارد، وأصبح مفهوم السيادة والبحث عن المزيد من تحقيق المصالح وزيادة القوة مرتبطا ومقيدا بشكل متزايد بتطبيق معايير وممارسات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والوطنية.(13)

بالعودة إلى العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة يمكننا من خلال مفهوم الحقوق الجماعية أن نجد ارتباطات وثيقة مع البيئة. ففي عام 1987 أصدرت لجنة الأمم المتحدة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) تقريرها بعنوان" مستقبلنا المشترك"، ساد التقرير مصطلح: التنمية المستدامة ووصفه بأنه التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة وقدرتها على تلبية احتياجاتها الخاصة. لم يقم التقرير فقط بتثبيت حماية البيئة كقضية تتعلق بالعدالة بين الأجيال بشكل أساسي، ولكنه قدم الأهداف الأساسية للبيئة كتوسعة للخطاب الحالي لحقوق الإنسان.(14)

جاء تقرير "خشتيني" أو تقرير اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمنع التمييز وحماية الأقليات 1994 ليعلن عن أن حقوق الإنسان والبيئة السليمة والتنمية المستدامة مترابطة وغير قابلة للتجزئة. وفي حديثها عن حقوق الإنسان البيئية اعتمدت هذه اللجنة بشكل أساسي على لغة الأفراد الأكثر تقليدية بدلا من لغة الجماعات أو الشعوب ومما ورد في هذا التقرير نذكر: (15)

- لجميع الأشخاص الحق في بيئة آمنة وصحية وسليمة بيئيا.

- لجميع الأشخاص الحق في حماية أنفسهم من التلوث والتدهور البيئي والأنشطة التي تؤثر سلبا على البيئة.

- لجميع الأشخاص الحق في الغذاء والماء الصالحين الأمنيين والصحيّين والمناسبين لرفاهيتهم.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

- لكل شخص الحق في الاستفادة من الحفاظ والاستخدام المستدام للطبيعة والموارد الطبيعية بشكل منصف.

وعليه فحقوق الإنسان البيئية هي مجموعة الحقوق التي تسعى لضمان حق الإنسان في بيئة آمنة وصحية وسليمة، وتسعى للتصدي لجمع أشكال الانتهاكات التي تطال البيئة بما يساهم في الاستخدام الأمثل والعادل للموارد الطبيعية الأمر الذي من شأنه أن يحقق العدالة البيئية.

3- تعريف الحقوق الإجرائية: الحقوق البيئية مختلفة عن باقي الحقوق إذ ترتبط بها حقوق إجرائية، فالحقوق البيئية الإجرائية الواردة في الجزء الثالث من تقرير اللجنة الفرعية التابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تشير إلى ابتكار نظري في تفكير حقوق الإنسان وهو الحقوق الإجرائية لحماية البيئة.[16] تتمثل هذه الحقوق الإجرائية فيما يلي:

- لكل شخص الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالبيئة، يجب أن تكون في الوقت المناسب وواضحة ومفهومة ومتاحة.

- لكل شخص الحق في التمسك برأيه والتعبير عنه ونشر الأفكار والمعلومات المتعلقة بالبيئة.

- لكل شخص الحق في التعليم البيئي وحقوق الإنسان.

- لكل شخص الحق في المشاركة النشطة والحرة في أنشطة وعمليات التخطيط وصنع القرار التي يكون لها تأثير على البيئة والتنمية.

- لكل شخص الحق في تكوين الجمعيات بشكل حرّ وسلمي مع الأخرين لأغراض حماية البيئة أو حقوق الأشخاص المتضررين من التدهور البيئي.

- لكل شخص الحق في الحصول على سبل التعويض الفعالة من خلال الإجراءات الادارية أو القضائية للأضرار البيئية أو خطر حدوث مثل هذا الضرر [17].

لقد استطاعت هذه الحقوق الإجرائية المتعلقة بصياغة السياسات البيئية من الحصول على دعم قانوني كبير عام 2001 من خلال اتفاقية الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار، والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (UNECE)، وتعرف بـ: اتفاقية آرهاوس. عملية صياغة حقوق الإنسان البيئية أو بمعنى آخر حق الإنسان في بيئة صحية وسليمة ليست بالأمر السهل، إذ تحتاج إلى الالتزام بالمعايير التالية: [18]

- أن تكون محددة بشكل كاف حتى تسمح باستنتاج حقوق والتزامات واضحة قابلة للتنفيذ.

- أن تكون قائمة على فهم علمي سليم للأنظمة البيئية وعلاقتها بالصحة والرفاهية البشرية.

- أن تكون منسجمة مع حقوق الإنسان الأخرى والقانون الدولي المعمول به.

- أن توفر ـ عند الحاجة ـ آليات تنفيذ واقعية فعالة بما في ذلك أنظمة الإبلاغ.

هناك الكثير من التحديات البيئية التي تواجه البشرية اليوم وتهدد حقوق الإنسان بشكل واضح، ويأتي التغيّر المناخي على رأس هذه التحديات إلى جانب التلوث ومشكلة فقدان التنوع البيولوجي. دراستنا هذه ركزت على ظاهرة التغيّر المناخي أو بالأحرى مشكلة التغيّر المناخي وكيف أصبحت واحدة من أكثر التحديات البيئية التي تنتهك حقوق الإنسان اليوم.

المحور الثاني: تغيّر المناخ وعلاقته بانتهاك حقوق الإنسان

الارتباطات بين البيئة وحقوق الإنسان باتت واضحة، والتدهور البيئي الذي يتزايد يوما بعد يوم أصبح يهدد هذه الحقوق، ولعل التغير المناخي هو أحد أخطر

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

التهديدات البيئية التي تؤثر على التمتع بالحقوق البيئية المختلفة، وهذا ما سيوضحه هذا المحور.

أولا- تعريف تغيّر المناخ

1- تعريف تغير المناخ: ليس بالجديد القول أن هناك خلاف كبير بين الباحثين والمهتمين بالتغيّر الناخي من حيث تحديد ماهيته ونطاق تأثيره، لكن ليس بالمبالغ فيه القول أيضا أن حجم الاختلاف بينهم قد يكون بنفس عدد من كتب عن هذه الظاهرة[19]. الأمر الذي يؤكد على صعوبة تحديد تعريف لظاهرة التغيّر المناخي، وهي صعوبة مرتبطة أيضا بطبيعة هذه الظاهرة في حد ذاتها إن اختلاف الآراء ضمن أدبيات قضايا المناخ حول تعريف تغير المناخ يعكس اتساع نطاق هذه الظاهرة كما لاحظ هيلسون. فالطبيعة العالمية لمشكلة الانبعاثات الغازية، إضافة إلى القرارات المحلية المتعددة التي يتم اتخاذها في العديد من الجهات الفاعلة لمعالجة هذه القضية، تعني أنّ جميع أنواع القضايا يمكن تصنيفها على أنها مرتبطة بتغيّر المناخ[20]. هذه القضية التي جعلت شعب الأوجوني المدمر بحفر النفط في نيجيريا والإنويت وغيرهم من السكان الأصليين مهددين. هذه الشعوب والمجتمعات المتضررة باتت تطالب بشدة بحقوقها البيئية، وذلك عن طريق استخدام لغة حقوق الإنسان[21]. إذ يشكل التغيّر المناخي أحد أهم القضايا المطروحة على المستويات المختلفة.

فهذه الظاهرة والآثار المدمرة التي تخلفها هناك من يشعر بها بشكل أقوى من مجتمعات أخرى التي لازالت لا تعتبر التغيّر المناخي قضية ذات أهمية قصوى ومستعجلة، كما أن الكثير من المحاكم الوطنية والدولية وصلت إلى نتيجة مفادها أن الفشل في حماية البيئة يضرّ وينتهك قائمة طويلة ومتنوعة من حقوق الإنسان، ومنها: الحق في الحياة، والصحة، والممتلكات الخاصة، والحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في أراضيهم ومواردهم، إلى جانب الحق في بيئة صحية.[22]

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

يعرف التغيّر المناخي بأنه ظاهرة تحدث نتيجة تراكم غازات دفيئة في الغلاف الجوي، والتي تتسبب فيها بشكل رئيسي عملية احتراق الوقود الأحفوري

2- تداعيات ومخاطر التغير المناخي: لظاهرة التغير المناخي تداعيات خطيرة منها:

- ارتفاع درجة الحرارة وهطول أمطار شديدة، ما يتسبب في موجات حر غير مسبوقة وفيضانات أو جفاف لها تأثير فوري ومباشر على زيادة معدل الوفيات.

- تأثيره على التنوع البيولوجي والنظام البيئي.

- يتسبب في انتشار الأمراض مثل: الملاريا أو حمى الضنك.

- تأثيره الكبير جدا على ارتفاع مستوى سطح البحر، وهو ما يهدد السكان على السواحل.

إن اكتشاف خطر هذه الظاهرة ليس بالجديد ففي عام 1958 اكتشف تشارلز كلينغ Charles Keeling لأول مرة دليلا قاطعا على ارتفاع تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وفي عام 1975 استخدم عالم أمريكي مصطلح الاحتباس الحراري العالمي"Global Warming" لأول مرة في بحث علمي، أما في عام 1988 فقد تأسست الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وأصدرت تقريرها الأول عام1990. كما دخلت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) حيز التنفيذ في مارس1994، وقدمت الدول الأطراف في الاتفاقية تعهداتها من أجل خفض أو التقليل من حجم الانبعاثات إلى مستويات محددة، وفي عام 1995 أصدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تقريرا ثانيا، وجاء فيه إشارة إلى مسؤولية البشر عن تغير المناخ، حيث جاء فيها: "أن المتسبب في هذه الظاهرة هو الإنسان، وذلك بنسبة يقينية تصل إلى 95%". وقد جرى الحديث عن هذه النسبة تحديدا سنة2013[23].

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

ففي السنوات الأخيرة زاد الحديث عن التغير المناخي وتداعياته، وزاد معه البحث عن الحلول الممكنة من أجل التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة.

استجابة للمخاطر التي يمثلها التغيّر المناخي، فقد تم المصادقة على بروتوكول كيوتو في عام 2005 لكن هذه الخطوة لم تكن بالنسبة لحماة البيئة كافية، فمخاوف دعاة حماية البيئة ومعهم الاقتصاديون والعلماء بقيت كما هي، واعتبروا هذه الخطوة ليست بالفعالة في مواجهة الظاهرة[24]. فمثلا الدول الأكثر تسببا في التغيّر المناخي، وهي الصين والهند غير ملزمة بخفض الانبعاثات بموجب بروتوكول كيوتو. كما فشلت المحاولات للحد من حجم هذه الانبعاثات في العالم المتقدم وذلك راجع إلى رفض الولايات المتحدة الأمريكية المصادقة على هذه المعاهدة. وعلى الرغم من التزام الدول الأخرى بموجب بروتوكول كيوتو كان سريعا، لكن هناك بعض القلق بشأن الامتثال الفردي بمجرد التصديق على المعاهدة، ونتيجة لذلك ارتفعت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز بشكل ثابت منذ عام 1997[25].

بسبب هذه المواقف التي كانت تجاه اتفاقية كيوتو كان لابد من إجاد حل لها حتى تلتزم الدول أكثر بمسؤولياتها في مواجهة هذه الظاهرة، وكان الحل هو ايجاد اتفاقية جديدة تكون بديلا عن كيوتو وتتجاوز القصور الذي كان بها، وفي هذا السياق جاء اتفاق باريس للمناخ عام 2015 حيث سعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون التغيّر المناخي UNFCCC من أجل نظام دولي للمحاسبة المناخية Climate Accountability، وهو نظام يمكن تعريفه بأنه: نظام يسمح للدول بتحديد التزاماتها الخاصة بخفض الانبعاثات والاعتماد على الضغط الدولي لتشجيع الدول على رفع مستوى التزاماتها مع مرور الوقت[26]. لقد أعتبر نظام المحاسبة المناخية نظاما للتشهير بالدول أو المساءلة العلنية للدول، ما يمكّن من فرض الالتزام على الدول أكثر من الأهداف غير الواقعية والتطلعات الطموحة جدا دون أي نتيجة والتي ميّزت الاتفاقيات السابقة، فقد تم تجربة الأمر في اتفاقية كيوتو لكن لم تحقق الالتزام

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

المطلوب من الدول، بينما ما جاء في اتفاقية باريس كان أقوى نوعا ما، لأن الدول التي لا تلتزم ستجد نفسها محرجة أمام الدول الأخرى وهو توجه عملي خرجت به المفاوضات في اتفاق باريس، فحتى لا تظهر الدول بهذا المظهر، وحتى لا تعتبر مقصرة بالتزاماتها ستعمل على تنفيذ ما يطلب منها، وبالتالي القيام بمسؤولياتها للتصدي للتغير المناخي.

ثانيا- علاقة تغير المناخ بحقوق الإنسان

في 28 مارس2008 اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة القرار 231/7 حول حقوق الإنسان وتغير المناخ، وجاء فيه إقرار لأول مرة على مستوى الأمم المتحدة أن تغير المناخ له آثار على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وهي عبارات مهمة بالنسبة لسياسة تغير المناخ وسياسة حقوق الإنسان.[27]

على الرغم من خطر الموت والمرض والاضطرابات الاقتصادية التي يسببها تغير المناخ، فإن مناقشة حقوق الإنسان في قوانين تغيّر المناخ كانت محدودة[28]. حيث جاء في تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية سنة2007-2008 الذي ناقش الآثار المترتبة على تغيّر المناخ على حقوق الإنسان العبارة التالية: "لا يمكن لأي مجتمع يتمتع بالعدالة ويحترم حقوق الإنسان أن يقبل بأن يواجه الفقراء وحدهم تبعات تغير المناخ، إن ترك فقراء العالم يغرقون بمواردهم الهزيلة أمام التهديد الذي يفرضه تغيّر المناخ أمر غير مقبول إنسانيا. وللأسف هذا ما يحدث فعلا نحن نسير نحو عالم من الفصل أو التمييز العنصري في مواجهة تغير المناخ"[29]. ما يمكن فهمه من هذه العبارة ما يلي:

- استشعار المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة بحجم الآثار الرهيبة لظاهرة تغير المناخ.

- وجود فجوة أو عدم اتساق في مواجهة التغيّر المناخي وتحمل الفقراء للنصيب الأكبر من الآثار المدمرة.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

- الأمم المتحدة تؤكد على ارتباط تغير المناخ بانتهاكات لحقوق الإنسان، وهذا ما يجعل الأمر يحتاج إلى سرعة أكبر وتنسيق أقوى من أجل التصدي للظاهرة، والعمل من أجل الحفاظ على حياة البشر.

إن التشريعات والقوانين والسياسات الخاصة بالتغيّر المناخي تتضاعف في جميع أنحاء العالم كل خمس سنوات منذ عام1997[30]، وهي أرقام تؤكد أن الاهتمام به وبخطورته كظاهرة لها آثار كبيرة على البيئة قد ارتفعت بشكل محسوس، ولم يعد ذلك الحديث عن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان حديثا غريبا أو موضع شك[31]. وتتحمل الدول بموجب ذلك التزامات واسعة النطاق من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ وفقا لما جاء في المعاهدات البيئية الدولية، وربما التزامات أوسع بموجب القانون الدولي العرفي لكن المدعين يفتقرون عادة إلى الصفة اللازمة للاستناد إلى أي من هذه الالتزامات، بدلا من ذلك فاعتماد التقاضي حول المناخ على القانون الدولي معناه الاعتماد أيضا على معاهدات حقوق الإنسان.[32]

نظرا لأن معاهدات حقوق الإنسان تتطلب من الدول اتخاذ تدابير للحماية، ولأن تغير المناخ يعيق التمتع بمختلف الحقوق فهناك على الأقل حجة معقولة هي أن معاهدات حقوق الإنسان قد تعني التزاما للدول بالتخفيف للتصدي لتغير المناخ[33]. وقد حظيت هذه الحجة بالكثير من الدعم في السنوات الأخيرة؛ لاسيما من طرف هيئات تابعة للأمم المتحدة ذات العلاقة بحقوق الإنسان مثل لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)، حيث اقترحت انه: "من أجل التصرف بما يتفق مع التزامات الخاصة بحقوق الإنسان، ينبغي على الدول الأطراف مراجعة المساهمات المحددة وطنيا للعمل العالمي للتخفيف من آثار هذه الظاهرة التي تعهدت بها بموجب اتفاقية باريس*، وهي مساهمات جاءت كتعهدات وطنية طوعية بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والهدف من هذه المساهمات هو الحد من تغيّر المناخ والعمل في إطار تنفيذ أهداف اتفاقية باريس.

إن القول بأن تغير المناخ يشكل تهديدا خطيرا لحقوق الإنسان معناه أن تصرفات البشر والدول التي كانت السبب وراء هذه الظاهرة، هي من تهدد حياة البشر اليوم، ما يعني ضرورة تحمل كل طرف لمسؤولياته في مواجهة ظاهرة التغيّر المناخي، وهو الأمر الذي ظهر جليا في مؤتمر باريس للمناخ، ففي مقدمة اتفاقية باريس جاء النص التالي: "إنّ تغيّر المناخ هو قضية تهم البشرية جمعاء، ويجب على الأطراف مراعاة حقوق الإنسان وحق الصحة وحقوق الشعوب الأصلية...، عند اتخاذ إجراءات بخصوص تغير المناخ"[34]. وهذا الاعتراف بالعلاقة بين حقوق الإنسان والتغيّر المناخي جاءت بفضل جهود لأطراف فاعلة حاولت سد الفجوة المعرفية حول ارتباط تغير المناخ بقانون حقوق الإنسان. ومن أبرز الأصوات كان صوت الدول الجزرية الصغيرة، والسكان الأصليين بها في مختلف المحافل الدولية حيث شاركوا ليشرحوا التهديد الذي يمثله تغير المناخ لحقوقهم، إلى جانب ذلك ظهرت جهود جيدة ومتزايدة للخبراء والأكاديميين والقانونيين من أجل توضيح العلاقة بين قضايا المناخ وقضايا حقوق الإنسان.[35]

وقد نشر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقريرا حول تغير المناخ وحقوق الإنسان في جانفي من عام 2009، وذلك بعد مساهمة من الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وفي إعداد هذا التقرير كان هناك سؤالين قانونيين: هل يشكل تغيّر المناخ انتهاكا لقانون حقوق الإنسان؟ والسؤال الثاني: ما هي الالتزامات - إن وجدت- التي يفرضها قانون حقوق الإنسان على الدول فيما يتعلق بتغير المناخ؟[36] إن تزايد إشراك قضية حقوق الإنسان في تحليل قضايا المناخ أمر هام، إذ أن الإقرار بأن تغير المناخ يرتبط بحقوق الإنسان مهم لأنه يوفر إطارا قانونيا ملموسا لتحليل تصرفات الدول التي تؤدي إلى تغير المناخ، وبالتالي هناك مسؤولية تتحملها الدول تجاه حقوق الإنسان وخاصة الدول المتقدمة.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

من التحولات الهامة في موضوع تغيّر المناخ وحقوق الإنسان، هو ظهور قضايا مبكرة لإمكانية المطالبة بالحقوق في سياق تغيّر المناخ، مثل قضايا: leghari وUregennda ففي عام 2015 حققت محكمة باكستانية في قضية اعتبرت قضية تاريخية، وهي قضية ليغاري leghari case ضد الحكومة الباكستانية، حيث قبلت المحكمة الحجج حول إخفاق الحكومة في معالجة تغير المناخ بشكل كاف هو انتهاك لحقوق المواطنين. وشكلت هذه القضية جزء من مجموعة من الدعاوى القضائية المتعلقة بتغيّر المناخ، والتي تتضمن حججا على أساس علاقة تغير المناخ بانتهاك حقوق الإنسان وقد رفعت القضايا في العديد من دول العالم مثل: هولندا، الفلبين النمسا، جنوب افريقيا والولايات المتحدة الامريكية[37]. وأضافت هذه الدعاوى القضائية أهمية للحديث عن العلاقة بين تغيّر المناخ وحقوق الإنسان، وقبول المحاكم في العديد من الدول هذا النوع من الدعاوى شكل اعترافا هاما بالبعد الحقوقي في ظاهرة تغيّر المناخ، وتمثل هذه الدعاوى القضائية نقطة بارزة في تاريخ التقاضي حول تغيّر المناخ.[38]

هذه القضايا حتى وإن فشلت في تحقيق نجاح على الصعيد الرسمي من قبل الحكومات، لكن تكرار رفع هذا النوع من القضايا أمام المحاكم وتزايد قبول المحاكم لها يمكن أن يكون جيدا كنموذج يحتذى به للتقاضي القائم على الحقوق في ولايات قضائية أخرى، خاصة تلك التي لديها بنية قانونية مماثلة وإمكانية الوصول إلى المحاكم.[39]

ما يمكن ملاحظته أن هذا المجال من البحث العلمي تطور إلى حد كبير مع النمو الهائل في عدد القضايا المتعلقة بالمناخ اعتبارا من ماي2019، حيث تم تحديد أكثر من 1300 قضية في قواعد بيانات التقاضي الخاصة بالمناخ حول العالم تغطي 28 دولة و4 سلطات قضائية فوق وطنية مع تحديد 1023 قضية في الولايات المتحدة الامريكية وحدها. ويستمر هذا العدد في الزيادة بمعدل سريع حيث إلى غاية مارس

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

2020 تم رفع أكثر من 1400 قضية على مستوى العالم، منها 1161 في الولايات المتحدة.(40)

المحور الثالث: قضية الإنويت

سكان منطقة القطب الشمالي أو شعب الإنويت أدركوا مبكرا التهديد الذي يمثله التغير المناخي، سيما مع تزايد تداعياته الخطيرة على معيشتهم ونمط حياتهم التقليدي، وحقوقهم البيئية التي كان من المهم بالنسبة لهم التحرك السريع من أجل حمايتها.

أولا- جهود الإنويت في التصدي للتغير المناخي

تعترف الدول بأن تغيّر المناخ وآثاره الضارة هي قضية مشتركة للبشرية تتطلب تعاونا دوليا، ومعالجة التغيّر المناخي بحاجة إلى جهود كبيرة للحد من الانبعاثات الغازية وتقليلها على المستوى العالمي(41).لكن بالنظر إلى هذا الاعتراف ما تم إنجازه على الأرض ليس كافيان إذ أن التحرك الجماعي المنظم والتحرك الفردي للدول بحاجة إلى المزيد من الجهود.

1-أثر التغير المناخي على الحقوق البيئية للإنويت: تعتبر قضية الإنويت من أبرز القضايا التي تصدت للتغير المناخي، والتي حاول أصحابها ومناصروها الضغط على مختلف الفواعل من أجل تحقيق نتائج عملية من أجل التصدي للتغير المناخي الذي أصبحت آثاره - حسب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ- تمس بصورة مباشرة ظروف معيشة معظم سكان الدول النامية.*

وتكمن أهمية هذه القضية في إنها اعتبرت أول صلة بين تغيّر المناخ وحقوق الإنسان، وقد ظهرت في ديسمبر2005*، عندما قدم تحالف من الإنويت من كندا والولايات المتحدة بقيادة "شيلا وات كلوتييه" عريضة إلى اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، وجاء في العريضة أن حقوق الإنسان للإنويت انتهكت ولاتزال تنتهك إلى حد كبير، وذلك بسبب فشل الولايات المتحدة في الحد من الانبعاثات الغازية الدفيئة. وقد جاءت العريضة وفقا للصياغة التالية: " تشكل تأثيرات الاحتباس

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

العالمية انتهاكات لحقوق الإنسان للإنويت، والتي تتحمل الولايات المتحدة مسؤوليتها".(42)

العريضة تم رفضها في نوفمبر2006، وتم استدعاء تحالف الإنويت مع ممثلين عن مركز القانون البيئي الدولي CIEL ومنظمة Earth justice للإدلاء بشهادات حول الصلة بين الاحتباس العالمي وحقوق الإنسان. ومن التغيّرات التي تحدث في منطقة شعب الإنويت بسبب التغير المناخي نذكر:(43)

- موجات حرارية بحرية أكثر شدة.
- زيادة ذوبان التربة الجليدية.
- فقدان الغطاء الثلجي الموسمي.
- انخفاض الوديان والجليد البري والجليد البحري في القطب الشمالي.
- زيادة المخاطر الساحلية: مثل الفيضانات والتآكل الساحلي.

إلي جانب هذه الآثار البيئية ما يمكن ذكره عن الانتهاكات التي تمس الحقوق البيئية للإنويت أنها أيضا كبيرة وخطيرة للغاية ومنها:

- قيود شديدة على قدرة السكان على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية
- فقدان الأراضي والمنازل.
- الإجلاء القسري وإعادة التوطين الجماعي ما يؤثر على حق الملكية.
- تأثير مباشر على مصادر الدخل الرئيسية للمجتمعات الأصلية.

هذه القضية كانت السبب الرئيس في تحول قضية تغير المناخ من كونها ظاهرة علمية عالمية، إلى قضية لها صلة مباشرة بالتفاعلات البشرية، وبالتالي يمكن أن تكون لها صلات بجوانب أخرى كحقوق الإنسان ومدى مسؤولية البشر، وبالتالي يصل الحديث إلى المساءلة والعدالة. وقد عبّرت عن ذلك المفوضية السابقة لحقوق

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

الإنسان عندما قالت: "بدأ تغيّر المناخ في التأثير على تعهداتنا لحقوق الإنسان ويسمح إطار حقوق الإنسان المشترك لدينا للبلدان النامية والمجتمعات الفقيرة بالمطالبة بحماية هذه الحقوق". وهذا التصريح يعد اعترافا صريحا بحجم الارتباط بين تغيّر المناخ وحقوق الإنسان من جهة، وبحجم الآثار وتبعات هذه الظاهرة على انتهاك حقوق الإنسان من جهة أخرى. وتبين قضية الإنويت أن هناك تقاعس كبير من طرف الدول الغربية بالوفاء بتعهداتها في حماية الشعوب الأصلية التي تواجه بمفردها تداعيات هذه الظاهرة، التي تهدد حياة وبقاء الكثير من هذه الشعوب في المالديف والقطب الشمالي، إذ تجمع الدول النامية بأنها تتحمل تبعات ظاهرة خطيرة ليست السبب في حدوثها، لكن نتائجها وانعكاساتها تظهر عليها هي وحدها. كما أثبتت قضية الإنويت حسب ما جاء على لسان رئيسها آنذاك "أن العالم عليه أن يفهم البعد الإنساني لتغيّر المناخ"؛ بما في ذلك تأثيرات تغير المناخ على حقوق الإنسان.(44)

ثانيا- دور القضية في الربط بين تغيّر المناخ وحقوق الإنسان

ساهمت هذه القضية في إرساء الدعائم الأولى باتجاه تحول موقف المجتمع الدولي من قضية تغير المناخ، إذ تمكنت إستراتيجية المدافعين عن هذه القضية من تسليط الضوء على الارتباط بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، كما لم تتوقف جهود المدافعين عن الدول الجزرية في الدعوى القضائية، حيث تمكنت جزر المالديف من تنظيم مؤتمر على أراضيها ضم ممثلين عن الدول الجزرية، كان المشاركون فيه يجمعهم مشكل واحد وهو آثار التغيّر المناخي على دولهم وحجم التهديد والقلق الكبير لديهم عن مصير شعوبهم مع استمرار تفاقم آثار هذه الظاهرة.

المؤتمر عقد في نوفمبر من عام 2007 وقد جاء في إعلانه بشكل صريح عبارة: "أن لتغير المناخ آثار واضحة وفورية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، كما دعى الإعلان نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى معالجة القضية بشكل مستعجل".(45)

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

منذ هذا المؤتمر بدأت الدول الجزرية والشعوب الأصلية التحرك ككتلة تفاوضية واحدة في مختلف المؤتمرات واللقاءات الدولية التي تعقد لمناقشة هذا الموضوع، وهو الأمر الذي تجسد في مؤتمر بالي (مؤتمر الأطراف الثالث عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) ديسمبر2007. وما لفت الانتباه في هذا المؤتمر هو الخطاب الذي قدمه رئيس دولة جزر المالديف، والذي تحدث فيه باسم كل الدول الجزرية الصغيرة والشعوب الأصلية، ومما جاء فيه: "نحن نعتقد أن تغيّر المناخ يجب اعتباره ليس فقط خطرا على النظم الطبيعية، ولكن أيضا تهديدا مباشرا لبقاء الإنسان ورفاهيته، نحن مقتنعون بأن عملية التفاوض هذه يجب أن لا ينظر إليها على أنها سلسلة تقليدية من المفاوضات الحكومية، ولكن كمجهود دولي عاجل لحماية الأرواح والبيوت والحقوق وسبل عيش البشرية".(46)

ما يمكن أن نفهمه من هذا الخطاب ما يلي:

- حديث رئيس جزر المالديف بصيغة الجمع دليل على توحد الجهود بالنسبة لكل الدول الصغيرة المتأثرة بشكل مباشر بآثار التغيّر المناخي، وهو يعطيها قوة أكبر من أجل الضغط للحصول على مطالبها.

- دعوته إلى عدم التعامل مع قضية تغير المناخ كباقي القضايا التقليدية التي تناقشها الأمم المتحدة وتتفاوض الدول بشأنها، لأن التغيّر المناخي قضية مصيرية بالنسبة لهم.

- التأكيد على الصفة الاستعجالية للتعامل مع تغير المناخ، ذلك أنه يحتاج تعاملا وخططا عاجلة لأن آثاره في توسع كبير يوما بعد يوم.

- الربط بين تغيّر المناخ وحقوق الإنسان وإظهاره لحجم الانتهاكات التي يتسبب فيها ومنها: زيادة نسب الوفيات جراء الظواهر الطبيعية التي أصبحت أكثر شدة، فهو بات يؤثر على الحق في الحياة وسبل العيش إلى جانب الكثير من الحقوق.

- لعل أبرز ما استطاعت القيام به هذه الجهود لجزر المالديف وشعب الإنويت وغيرهما هو إقرار الأمم المتحدة بالعلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، إذ قطعت كل الشكوك التي كانت تصاحب هذا الموضوع. كما مثلت قضية الإنويت الانطلاقة الحقيقية للوصول لهذه النتيجة.

وعكست جهود الدول الجزرية والأقليات في القطب الشمالي وغيرهما من المناطق الآثار الصعبة لتغيّر المناخ، ولذلك ينظر للقطب الشمالي على أنه: المقياس العالمي لتغير المناخ"، في إشارة إلى حجم التغيّرات التي تحدث فيه بسبب التغيّر المناخي، والتي تؤكد أن تغيّر المناخ يهدد حياة شعب الإنويت، وحقوقه البيئية الأخرى بشكل أكثر من غيرها من الفئات التي تواجه خطر التغير المناخي.

إنّ مناقشة تغيّر المناخ لا يمكن أن تكون مناقشة صحيحة وشاملة إذا لم تركز على مناقشة آثارها البيئية إلى جانب آثارها على حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي تم بفضل جهود مختلف الأطراف التي فهمت بشكل جيد طبيعة هذه الظاهرة والانتهاكات التي يمكن أن تتسبب فيها وبفضل قضية الإنويت وغيرها من القضايا المشابهة، بات من الأمر المقبول مناقشة التحديات البيئية المختلفة في إطار مناقشة وضع حقوق الإنسان والانتهاكات التي تتسبب بها مختلف هذه التحديات البيئية.

خاتمـة:

في ختام هذا المقال يمكننا القول أن الحقوق البيئية استطاعت أن تجد لها مكانة هامة بين مختلف حقوق الإنسان الأخرى، وذلك بفضل الكثير من القوانين والقرارات التي تمكن من خلالها المجتمع الدولي من أن يؤسس لحقوق بيئية جعلت من الحق في بيئة صحية وسليمة هدفا هاما. فوجود وإقرار الحق في البيئة الصحية هو الذي يجعل باقي الحقوق الأخرى قابلة للتحقيق، وغياب البيئة الصحية والسليمة لن يساعد البشر على التمتع بترسانة الحقوق الأخرى التي تحدث عنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومختلف الاتفاقيات الأخرى المكملة له، وهو ما يلقي مسؤولية كبيرة

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

على المدافعين والمناصرين للبيئة بأن يواصلوا جهودهم من أجل حماية هذه البيئة، وحماية المكتسبات التي حققوها والعمل من أجل الحصول على المزيد من التنازلات من قبل الدول والحكومات حتى يتمتع الجميع بهذا الحق. وكإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكننا القول: أنّ تغيّر المناخ قد أثّر على الحقوق البيئية للشعوب الأصلية، ومنها شعب الإنويت بشكل أصبح يهدد مختلف حقوقهم البيئية، ومنها الحق في الحياة، والحق في تأمين سبل العيش التقليدية بالنسبة لهم.

أما عن فرضيات الدراسة: فقد توصلنا إلى أنّ الإنويت ومنطقة القطب الشمالي هي اليوم المقياس العالمي الذي يمكن من خلاله أن نقف على تداعيات التغيّر المناخي، وحجم الضرر الذي يتسبب فيه بشكل واضح، فهو يشكل خطرا كبيرا لكل الحقوق البيئية للإنويت، وأهمها الحق في الحياة والملكية والحق في الغذاء، وعليه فإن تهديده واسع وكبير وليس محدودا. وأما عن الفرضية الثانية فنعتبر أن الجهود الحثيثة والتحرك الجماعي لشعوب الأصلية والدول الجزرية الصغيرة ومختلف الفئات التي تتعرض لتداعيات التغيّر المناخي، قد ساهم بشكل كبير في الضغط على المجتمع الدولي ما ساعد في تعزيز حماية أفضل وأقوى للحقوق البيئية، كما أنه زاد من فعالية آليات التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة. وقد توصلنا في الختام إلى **النتائج** التالية:

- بات من غير المقبول تجاهل العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة حيث ثبت بما لا يدع للشك أن حقوق الإنسان الأساسية تتأثر بشكل مباشر بحجم الآثار التي يتسبب بها التغيّر المناخي، ولذلك من المهم جدا التصدي لهذه الظاهرة عبر التعامل الجدي معها والتحرك بشكل مستعجل لتطبيق الآليات والاحترازات التي يمكن من خلالها التقليل من هذه الآثار.

- كذلك من المهم جدا وضع الآليات التي تردع الدول بشكل أكثر قوة وحزم حتى تفي هذه الدول بالتزاماتها تجاه البيئة، وعلى الدول المتقدمة تقديم يد العون

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

للدول النامية التي تواجه بمفردها تبعات هذه الظاهرة، كما ينبغي على المنظمات الحكومية وغير الحكومية إيجاد بدائل مناسبة لإنجاح مبدأ المحاسبة المناخية بالشكل الذي يسمح بالاستفادة الجيدة من هذا المبدأ الهام.

- الربط بين حقوق الإنسان والبيئة كان في صالح القضيتين: فحقوق الإنسان الأساسية لا يمكن أن يتم التمتع بها إلا في وجود بيئة صحية وآمنة، كما أن البيئة لا يمكن أن يتم حمايتها بالشكل الأفضل والمطلوب سيما على المستوى الدولي، إلا عند ربطها بحقوق الإنسان، وهذا الأمر سمح بإحراز تقدم لا بأس به لصالح البيئة.

- ثمة الكثير من التحديات التي تواجه الحقوق البيئية والتي من بينها تغير المناخ، هذه الظاهرة البيئية ذات الآثار الخطيرة جدا على البيئة وعلى حقوق الإنسان. وقد رأينا التهدد الكبير الذي تمثله لشعب الإنويت وقدرته على التمتع الكامل بحقوقه البيئية.

- على الرغم من أن تغيّر المناخ ظاهرة بيئية لها نتائج وخيمة، لكن هذه الظاهرة عندما تم مناقشتها باستخدام لغة حقوق الإنسان ظهرت شدتها وخطورتها بشكل أوضح.

- يقع الكثير من العبء على الدول النامية التي تتحمل وتواجه منفردة تبعات التغيّر المناخي الذي يهدد حقها في الحياة والعيش، لاسيما الدول الجزرية الصغيرة والشعوب الأصلية.

انطلاقا من النتائج التي استعرضناها يمكن طرح **الاقتراحات** التالية:

- لا بد من تكثيف الجهود والتعامل الجدي مع ظاهرة التغيّر المناخي، والتحرك المستعجل لتطبيق الآليات والاحترازات التي يمكن تطبيقها للتقليل من حجم أثارها قدر المستطاع.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

- ضرورة وضع الآليات المناسبة لردع الدول بشكل أكثر جدية وحزم حتى تفي هذه الدول بالتزاماتها تجاه البيئة. وفي هذا الصدد لابد أن تلعب الدول المتقدمة الدور الأكبر في تقديم يد العون للدول النامية.

- ضرورة العمل المشترك من أجل إيجاد الحلول الممكنة للتصدي للتهديدات البيئية المختلفة من أجل حماية الحقوق البيئية.

- كل الفواعل الدولية الحكومية وغير الحكومية مطالبة اليوم بأن تقدم المزيد من التنازلات، والبحث عن المزيد من الآليات والأدوات حتى يتمكن الجميع من التمتع بالحقوق الأساسية، وتغيّر المناخ ليس هو التحدي الوحيد للحقوق البيئية لكن يبقى هو الأكثر تهديدا لها.

- من المهم تقديم كل أشكال الدعم لجهود شعب الإنويت، وكل الشعوب الأصلية في نضالهم المستمر للتصدي للتغير المناخي لحماية حقوقهم البيئية المهددة.

الهوامش والمراجع:

(1)- Richard P. Hiskes,"Environmental human rights in Handbook of Human Rights" ed. Thomas Cushman, (New York: Routledge 2012), p399.

(2)- James W.Nickel,"The human rights to safe environment: Philosophical perspectives on its scope and justification ",Yale journal of international law 1,VOL18(1993) p281

(3)- Ibid

(4)- Ibid

(5)- Collins Odote,"Human Rights-based Approach to Environmental Protection: Kenyan,South African and Nigerian Constitutional Architecture and Experience",in Human Rights and the Environment under African Union Law, ed Michael Addaney Ademola Oluborode Jegede(Ghana: Palgrave Macmillan,2020), p384

(6)- Ibid

* هو أحد أبرز الباحثين في مجال حقوق الإنسان والبيئة يشغل حاليا منصب أستاذ القانون في الولايات المتحدة لديه العديد من الابحاث حول القانون البيئي ومنها كتابه: حقوق الانسان البيئية: مقدمة تاريخية وقانونية2000

(7)- Richard P. Hiskes, op,cit, p400

(8)- John H. Knox, 'linking human Rights and climate change at the united nation, op,cit, p486

(9)-John H. Knox, 'linking human Rights and climate change at the united nation, op,cit, p486

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

*الاعلان العالمي تعرض للعديد من الانتقادات خاصة أنه لا يشمل كل دول العالم وأن مبادئه جاءت غربية أوروبية لكن يبقى أكثر الاتفاقات الدولية التي تحظى بالقبول الواسع ومن أجل مواجهة الانتقادات التي تعرض لها هذا الإعلان فقد عملت الدول على صياغة اتفاقيات ذات بعد خاص بكل منطقة ومنها نجد: الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان 1950، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان 1969 الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب1981

(10)- John H.Knox,"Constructing the Human Rights to healthy Environment,"Annual Review of law and Social since (2020), p80.

(11)- Todd Landman, "Studying Human Rights" (NEW YORK, Routledge,2006), p8

(12)- Ibid,p400

(13)- Todd Landman,op,cit,p8

(14)- Richard P. Hiskes,op,cit,p401

(15)- Ibid

(16)- Richard P. Hiskes,op,cit,p402

(17)- Ibid

(18)- Richard P. Hiskes,op,cit,p486

(19)- Jacqueline Peel and Hari M. Osofsky,"Climate Change Litigation",Annual Review of Law and Social Science V 16(May 18, 2020) P22

(20)- Ibid

(21)- Carmen G.Gonzalaz,"Environmental Justice,human rights and the global south",santa clara journal of international law,151(2015)p152

(22)- Carmen G.Gonzalaz,op,cit,p152

(23)- Roya Khosravi,"Bound by Paris: States' Human Rights Obligations as an Impetus for environmental protection and action against climate change ",lsu journal of energy law and resources v8(2019)p292

(24)- Roya Khosravi,op,cit,p292

(25)- Ibid,p293

(26)- Ibid

(27)-Mark Limon,"Human Rights and climate change constricting a case for politcol action",Harvard Environmental law Review 33(2009)p444

(28)- Roya Khosravi,op,cit,p293

(29)- Margaux J. Hallt & David C. Weiss,"Avoiding adaptation apartheid: climate change adaptation and human rights law",the yale journal of international law vol. 37(2012)p310

(30)- Roya Khosravi,op,cit,p293

(31)- Ibid.

(32)- Benoit Mayer,"Climate change Mitigation As an obligation under human Rights treaties?The American journal of international law 115(2021)p 410

(33)- Ibid

*تقدم هذه المساهمات كل خمس سنوات ويجبأ تكون أكثر طموحا مع الوقت ويتم مراقبتها من طرف أطراف أخرى في اتفاقية باريس وقد تتضمن هذه المساهمات ما يلي: تقليل استخدام الوقود الأحفوري، زيادة استخدام الطاقات المتجددة، العمل على تحسين كفاءة الطاقة، التركيز على حماية الغابات.

(34)- Roya Khosravi,op,cit,p294

(35)- Margaux J. Hallt & David C. Weiss,op,cit,p311

(36)- John H. Knox, "linking human rights & climate change at the u.n",op,cit,p484

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

(37)- Jacqueline Peel, and Hari M. Osofsky, "A Rights Turn in Climate Change Litigation?" Transnational Environmental Law (2018), p37

(38)- Ibid, p37

(39)- Ibid

(40)- Jacqueline Peel, and Hari M. Osofsky, "Climate Change Litigation", op,cit,p23

(41)- Terry Cannon and Detlef Mu¨ller-Mahn, "Vulnerability, resilience and development discourses in context of climate change", Natural Hazards 55 (2010), p621-622

*الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ هي هيئة دولية بين الحكومات تأسست عام 1988 من طرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية والهدف هو تقديم تقييمات شاملة لحالة الوعي العلمي والفني والاجتماعي والاقتصادي لتغير المناخ واسبابه وتأثيراته المحتملة واستراتيجيات التصدي لهذا التغير المناخي، تصدر الهيئة تقرير كل ستة سنوات.

*الانويت هم مجموعة ثقافية لغوية من السكان الأصليين في شمال كندا والولايات المتحدة وغرينلاند وأجزاء من روسيا. كلمة إنويت حسب لغتهم تعني الناس. وهم شعب يعيش في القطب الشمالي ويواجه تحديات خطيرة بسبب تغير المناخ حاليا الانويت منخرطون في الجهود الدولية لمواجهة التغير المناخي وحماية البيئة وحقوق الانسان

(42)- Mark Limon, op,cit, 441

(43)- Lisa Mardikian and Sofia Galani, "Protecting the Arctic Indigenous Peoples 'Livelihoods in the Face of Climate Change: The Potential of Regional Human Rights Law and the Law of the Sea», Human Rights Law Review 44(2023), p5

(44)- Ibid

(45)- Ibid

(46)- Mark Limon, op,cit, 442

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X